مجلس حقوق الإنسان

فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثالثة عشرة

كلمة السيد سمير ديلو

وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

والناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية

في إطار تقديم تقرير تونس الثاني للإستعراض الدوري الشامل

(جنيف، 22 ماي 2012)

Check against delivery

بسم الله الرحمـان الرحيم

السيدة رئيسة المجلس،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أتوجه اليوم إلى مجلسكم الموقر باسم تونس بعد سنة ونيف من تاريخ قيام ثورتها المجيدة بفضل إرادة شعبها الذي أنجز ثورة الحرية والكرامة ليسطر فصلا جديدا من تاريخها بحروف من نور.

يسعدني في البداية أن أتوجه بخالص عبارات الشكر للسيدة **Laura Dupuy Lasserre**، رئيسة مجلس حقوق الإنسان لتفانيها المتواصل في أداء الدور المنوط بعهدتها، كما أود أن أسوق فائق تقديري لكافة أعضاء فريق العمل لإسهامهم الفاعل وحرصهم على إنجاح آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وأغتنم كذلك هذه المناسبة للإعراب عن شكرنا الخاص للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لجهودها الموصولة وتعاونها البناء خدمة لتعزيز حقوق الإنسان في كافة أرجاء المعمورة. ولا يفوتني أيضا أن أتوجه بخالص عبارات الشكر إلى أعضاء الترويكا لقبولهم الإشراف على مداولة تقريرنا الوطني. كما نتوجه بالتحية إلى ممثلي الوزارات والمجتمع المدني ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتونس الحاضرين بمقر وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية لمتابعة هذه المداولات مباشرة عبر الفيديو.

السيد الرئيس،

إننا نستعرض اليوم أمام مجلسكم الموقر تقرير تونس الثاني لآلية المراجعة الدورية الشاملة بكل شفافية وموضوعية وانفتاح من منطلق اعتقادنا بأهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل في تعزيز حقوق الإنسان وتكريسها قولا وممارسة.

إن الثورة التونسية كانت نتاجا لمطالب الشعب وتطلعاته المشروعة نحو الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية بين كافة شرائح وفئات المجتمع. فالانتقال الديمقراطي الذي تعيشه تونس اليوم بعد استعادة البلاد للشرعية يظل دون شك، محل متابعة من قبل أنصار الديمقراطية الذين يعلقون آمالا واعدة ويستبشرون به خيرا.

إن الفكرة التي فرضت نفسها في واقعنا اليوم تُقر بأهمية إرساء أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته الأساسية وبفائدة التعددية السياسية وتكريس مبدأ التداول السلمي والديمقراطي على السلطة بالاستناد إلى انتخابات حرة ونزيهة يمارس فيها الشعب سيادته ويضطلع بدوره كفيصل بين التيارات السياسية المتنافسة.

ولنا في ما تحقق في ظرف وجيز من نتائج ملموسة وما يجري العمل على انجازه من إصلاحات سنستعرضها لاحقا على درب الانتقال الديمقراطي، ما يحفز الهمم على مزيد المضي قدما للقطع مع ممارسات الماضي الحالك وتغذية روح البذل الجماعي والمثابرة في جو من الثقة والوفاق حتى تضطلع تونس بالمكانة التي تليق بها بين الأمم، كبلد متاصل في حضارته، متصالح مع ذاته وهويته العربية الإسلامية ومنفتح على العصر ومتعلق اكثر من أي وقت مضى بقيم السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

لقد عملت تونس على إعداد تقريرها الوطني الثاني وفقا لمعايير وأسس الاستعراض وأهدافه ومبادئه التي حددها مجلسكم الموقر بالتعاون والشراكة مع فئات ومكونات المجتمع المدني ذوي الصلة.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أنه تمت صياغة التقرير المعروض عليكم في ظل تحولات جذرية شهدتها الدولة التونسية غداة ثورة شعبها التواق للانعتاق من القمع والاستبداد والتهميش. ولقد تضمن بالأساس التدابير المتخذة من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وذلك بتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الدورة الأولى لعملية الاستعراض الدوري الشامل مع تطرقه إلى ابرز الإجراءات المتخذة في إطار التوصيات الصادرة عن عدد من الهيئات التعاقدية المنشأة بموجب الاتفاقيات والعهود الدولية وتلك المنبثقة عن زيارة بعثة التقييم التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تونس غداة الثورة.

وحري بنا ونحن نستعرض تقرير تونس الثاني، التأكيد على ان هذا التقرير أُعد عقب تشريك واستشارة مختلف الأطراف الفاعلة على غرار الوزارات المكلفة بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدد من مكونات المجتمع المدني التي حظيت بدورها بجزء كامل في التقرير من بين خمسة أجزاء لإبراز موقفها في المسار الاستشاري ورصد تطلعاتها حيال أوضاع حقوق الإنسان في تونس.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد من هذا المنبر عزم تونس *الراسخ* على توطيد علاقات التعاون مع منظومة حقوق الإنسان للأمم المتحدة بما في ذلك التعاون مع الهيئات والآليات الأممية والدولية لحقوق الإنسان والمضي قدما لفتح آفاق جديدة في إطار مقاربة تتأسس على الشفافية والاحترام والتعاون المشترك.

وعملت تونس في هذا السياق على تقديم عدة تقارير دورية طبقاً للالتزامات التي تعهدت بها في إطار الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وتوجيه دعوة مفتوحة لنظام "الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة" بتاريخ 28 فيفري 2011، قام بمقتضاها ثلاثة مقررين خاصين، وهم المعنيين بمناهضة التعذيب وبتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب وبالحق في التعليم بزيارات عمل إلى تونس خلال شهر ماي من سنتي 2011 و2012.

كما تمت برمجة عدد من الزيارات إلى تونس خلال سنة 2012 من قبل المقررة الخاصة المعنية بوضعية المدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالحق في الاجتماع والتجمع السلمي وفريق العمل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في التشريع والممارسة والمقرر الخاص المعني بحق المهاجرين.

ونُشير في هذا السياق على سبيل الذكر لا الحصر إلى أن تونس انضمت مؤخرا إلى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة التعذيب ونحن بصدد العمل على

استكمال المشاورات مع مختلف الأطراف الفاعلة قصد إرساء آلية وطنية للوقاية من التعذيب.

وقد انبثقت عن الاستشارة الوطنية الأخيرة التي إلتأمت يوم السبت الماضي لجنة متكونة من ممثلي المجتمع المدني بنسبة 60 بالمائة وممثلي الجهات الحكومية بنسبة 40 بالمائة، وذلك لإعداد مشروع قانون إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. ونحن نسعى أن يتم ذلك خلال الآجال المحددة.

وفي مجال مكافحة التعذيب أيضا، قامت السلطات التونسية بالإسراع في اتخاذ إجراءات تكميلية ترمي إلى تدعيم آليات مناهضة التعذيب من خلال وضع نظام قانوني جديد لجريمة التعذيب ينص بالخصوص على مطابقة تعريف جريمة التعذيب مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لسنة 1984 وعلى إقرار بطلان الاعتراف المنتزع تحت التعذيب. وسينظر المجلس الوطني التأسيسي قريبا في مشروع قانون يرمي إلى إلغاء المرسوم 106 المتعلق بتقادم جريمة التعذيب بعد 15، وذلك لجعل جريمة التعذيب جريمة لا تسقط بمرور الزمن.

وقد أمضت تونس عددا من اتفاقيات المقرّ، مكنت بموجبها عدة منظمات دولية من فتح مكاتب لها بتونس على غرار المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما تمّ رفع جميع التضييقات التي كانت تعوق قبل الثورة نشاط المنظمات غير الحكومية بما يمكنها من ممارسة أعمالها الهادفة لدعم الحريات العامة ومعاضدة جهود المنظمات الوطنية في هذا المجال .

إن ما نستحضره أمام مجلسكم الموقر من إجراءات وتدابير متخذة لهو دلالة واضحة لمدى تقيّد تونس بالتزاماتها وتنفيذها الفعلي للتوصيات الصادرة عن الدورة الأولى لآلية الاستعراض الدوري الشامل.

السيد الرئيس،

لقد انطلقت تونس، منذ 14 جانفي 2011، في مرحلة بناء نظام ديمقراطي يستجيب لإرادة الشعب ويعكس تطلعاته وأماله في العيش الكريم وحقه في المواطنة وممارسة حرياته العامة والخاصة عبر اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الهامة بدءا بالعفو التشريعي العام وإعادة الاعتبار للمدافعين عن حقوق الإنسان وإلغاء الإدانات السياسية السابقة وضمان حقوق شهداء الثورة وجرحاها وصولا إلى إرساء مسار العدالة الانتقالية في إطار وفاق وطني شامل .

ولا يفوتني التذكير بأن تونس تعمل جاهدة على تطوير المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان عبر إحداث وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وإصلاح المنظومة القضائية من خلال تضافر جهود السلطات العمومية والقضاة والأطراف السياسية ومكونات المجتمع المدني لإعداد نصوص قانونية جديدة تضمن الاستقلالية الفعلية للسلطة القضائية لحماية حقوق المتقاضين وحريات الأفراد.

واليوم بفضل الثورة أصبح أيضا بالإمكان إعادة صياغة دور ومهام جهاز الأمن باعتباره مؤسسة إدارية جمهورية تحفظ مصالح جميع التونسيين دون تمييز بينهم. ومن هذا المنطلق، فإن حماية الحريات الأساسية لا تقل أهمية عن حماية الأمن العام للدولة وللأفراد. ولدينا اقتناع راسخ بان الولاء لا يكون إلا للمؤسسات والقيم، كما أن الأمن الجمهوري لا ينحني إلا أمام مبادئ الحرية والعدالة والنظام. ولا شك أن أخطاء الماضي لا يمكن تجاوزها ما لم تتوفر احتياطات وضمانات قانونية وهيكلية لديها القدرة على ردع أية محاولة لتوظيف المنظومة الأمنية لخدمة أطراف أو فئات خصوصية .

وانسجاما مع هذا التوجه تم العمل على وضع إستراتيجية شاملة مستلهمة من القيم والممارسات والتجارب الديمقراطية الدولية المتعارف عليها، لإصلاح الجهاز الأمني على أساس تمش متجدد يعطي الأولوية لإعادة هيكلة الأمن الداخلي ومراجعة طرق وبرامج التكوين الخاصة به ، تماشياً مع أهداف واستحقاقات الثورة التونسية.

السيد الرئيس،

إن الشعب التونسي الذي أسقط نظاما ديكتاتوريا بأرقى أدوات العصر السلمية ، يحدوه العزم على بناء دولة ديمقراطية تعددية تحفظ كرامة الفرد وتصون حقوقه ومكتسباته.

وقد تجسم ذلك عبر ترسيخ الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز حرية التعبير وحق تكوين الأحزاب والجمعيات عبر وضع الإطار القانوني المناسب لممارسة الحرية الجمعياتية والقطع نهائياً مع النظام السابق من خلال سحب كل اختصاص لوزارة الداخلية في مجال تأسيس الجمعيات وتكليف الكاتب العام للحكومة بصفته الهيكل المختص في هذا الشأن. كما رُفعت كل العراقيل التي كانت تعيق نشاط الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي عانت من التضييقات في ظل النظام القديم بما يمكنها الآن من ممارسة مهامها الهادفة للنهوض بحقوق الإنسان والحريات العامة في تونس.

وإذ يحق لتونس اليوم أن تفخر بما للمرأة من حقوق ومكتسبات فإنها لن تدخر أي يجهد لمزيد تأمين إدماجها في الحركة التنموية العامة وإقرار مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع المجالات والعمل على إيجاد آليات في الدستور تضمن تمكين المرأة من المشاركة في المسؤولية السياسية والاجتماعية بما يعزز حقوقها باعتبار هذه الحقوق جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

وتعمل الدولة التونسية بالتعاون مع مكونات المجتمع المدني على الحدّ من ظاهرة العنف الموجه ضدّ المرأة. وفي هذا الإطار تمّ تركيز وحدات إنصات مكلفة بالاستماع إلى المرأة المعنّفة وتوجيهها، كما سيتمّ العمل على تطوير النصوص والآليات الكفيلة بتعزيز حماية النساء من التعنيف.

وفي نطاق حرصنا على تأمين ظروف التربية السليمة لفائدة الناشئة، يتم العمل على تعزيز الإطار القانوني والسياسات الرامية إلى النهوض بحقوق الطفل وحمايتها حيث تسعى الوزارات المعنية بمساعدة المنظمات غير الحكومية المتخصصة وغيرها من مكونات المجتمع المدني إلى اتخاذ التدابير ووضع الآليات المناسبة التي تمكن من تطوير التشريع ودعم سياسات الوقاية والحماية للأطفال في كافة المجالات.

السيد الرئيس،

وان كنا على يقين تام بان الإصلاح السياسي والديمقراطي مسار طويل فان إيماننا راسخ بان تضافر كافة الجهود وتوحيد جميع القوى من شانه أن يوفر لتونس ما تحتاجه من استقرار لتواصل مجهود التنمية بكامل الطمأنينة بما ييسر بروز مجتمع متوازن ومتناسق يتميز بالحيوية والتضامن ويتقدم على طريق الحداثة في كنف الأمان والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وتعمل تونس جاهدة على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قصد بلوغ مستوى متقدم في مجال النهوض بالرصيد البشري خاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة وتحسين ظروف الحياة. فتونس تعمل اليوم بشكل جدي على وضع الإصلاح الشامل ومطالب الشعب في أعلى سلم أولوياتها وخياراتها حيث اتخذت جملة من الإجراءات الاجتماعية الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومقاومة الفقر والتهميش والإقصاء.

وتلبية لحاجيات وطموحات الشعب التونسي في التنمية الشاملة والعادلة، شرعت الحكومة في اتخاذ إجراءات تتصل بمجال التنمية الجهوية وتنمية المناطق المحرومة بمراجعة قانون المالية لسنة 2012، عبر منح السلطات الجهوية اعتمادات من ميزانية الدولة قصد بذل مجهود استثنائي لتنمية الجهات المحرومة وذلك خاصة من خلال دعم البنية الأساسية كالطرقات والتنوير الكهربائي والماء الصالح للشراب وتقريب الخدمات الضرورية من المواطن لا سيما الصحية والتعليمية منها.

السيد الرئيس،

إن الحكومة التونسية تعمل يدا واحدة على تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في البلاد وضمان استمرارية الدولة ومؤسّساتها بما ساهم في إعادة الطمأنينة إلى النفوس وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة الحركية تدريجيا إلى الاقتصاد التونسي. وبالتوازي مع ذلك، تواصل الحكومة جهودها في الإصلاح في كنف الالتزام بالقانون والشرعية والإصغاء لمطالب ومشاغل كافة مكونات المجتمع التونسي وفعالياته السياسية والنقابية والجمعياتية وتشريكهم في الحوار الوطني الجاري من أجل بلورة التوجهات العامة وإيجاد الصيغ الممكنة لتذليل الصعوبات ورفع المشاكل الموروثة من المرحلة السابقة والتعامل مع التحديات التي يفرضها واقع التحول الديمقراطي.

السيد الرئيس،

يُعد احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية خيارًا استراتيجيًا لتونس لمواكبة التغيرات والضرورات الملحة حتى لا تكون بمعزل عن المسار العالمي وقد يتجلى هذا الخيار من خلال المشاورات الوطنية حول إدراج تونس لعدد هام من المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية صلب تشريعاتها الوطنية ودستورها الجديد الذي هو بصدد الإعداد من قبل المجلس التأسيسي المنبثق عن أول انتخابات حرة ونزيهة في

تاريخها، ومن هذا المنطلق يتأكد بان هدف التقدم والنمو والاستقرار يجب أن يمر عبر الالتزام الواقعي بحماية حقوق الإنسان وكفالة حرياته الأساسية.

وعلى هذا الأساس، نعمل دوما على دفع المسار الديمقراطي التعددي مع كل مرحلة بما نتخذه من إصلاحات وتدابير وإجراءات في نطاق التشاور مع كل الإطراف المعنية حتى نحمي هذا المسار من الانتكاسات المحتملة ونصل به إلى ابعد الآفاق الممكنة . كما ترحب تونس بكل أشكال الدعم وكافة التوصيات البناءة التي من شانها أن تسهم في ترسيخ مسار النموّ والتطوّر والازدهار بالبلاد.

شأن تونس كغيرها من دول العالم عمومًا، تواجه جملة من التحديات والصعوبات التي تسعى إلى معالجتها، إلا أنه في إطار المد الديمقراطي الذي تعيشه البلاد والآمال الناجمة عن الثورة التونسية يؤكد عزمها على رفع التحديات والعمل على تجاوز العقبات الماثلة لاسيما السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ولئن نُقر أمام مجلسكم الموقر بان غياب مرجعية حقيقية وتجارب وممارسات ديمقراطية في البلاد كان له الأثر الواضح على مسار نشر ثقافة الديمقراطية، إلا أننا على يقين تام أن المجتمع التونسي سائر على درب التعايش السلمي بين مختلف الأطياف السياسية التي أفرزها مجتمع ماض في سبيل التحرر والانفتاح وهو ينشد حرية الفكر والتعبير في إطار وفاق شامل.

كما لا تزال آثار الممارسات الموروثة عن النظام السابق موجودة مما يحتم على القضاء والعدالة الانتقالية أن يتكاملا في هذا الشأن من اجل التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب ولضمان التعويضات المستحقة وإيلاء الأولوية للمصارحة قبل مصالحة التونسيين فيما بينهم ومع مؤسساتهم وماضيهم بما يفسح المجال لإقامة عدالة انتقالية على أساس المساءلة ثم المحاسبة فالمصالحة.

وفي هذا السياق أود إبلاغكم أنه تم الاسبوع الماضي التوقيع على اتفاق بين الحكومة التونسية والمفوضية السامية لحقوق الانسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مساري إصلاح القضاء والعدالة الانتقالية.

السيد الرئيس،

إن تونس اليوم سائرة على درب الديمقراطية شعارها في ذلك القطع مع الماضي والبناء على ما تم تحقيقه من مكتسبات، ولنا أن نستدل من تجارب الشعوب الأخرى أن الصعوبات الماثلة أمامنا ليست بالضرورة مثيرة للقلق، فالتاريخ يعلمنا أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية عادة ما ترافق الثورات، كما يلقّننا أيضاً أن التعاون والتضامن مع الشركاء أمر في غاية الأهمية لبلوغ الأهداف المرجوّة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المسار الديمقراطي.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد بأننا نرحب بكل المداخلات والتوصيات انطلاقا من رغبتنا في الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال حقوق الإنسان والاستفادة بما من شانه أن يسهم في مزيد الارتقاء بحقوق الإنسان في تونس لاسيما في هذه المرحلة الدقيقة من مسار انتقالها الديمقراطي. ونحن بشكر كافة الدول التي وافتنا بأسئلة كتابية سنتولى الإجابة عليها أثناء الحوار أو في خاتمته.

وأجدد لكم جزيل الشكر والامتنان لإصغائكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.